تطور الموقف الأمريكي
تجاه حركة حماس ٢٠٠٦-٢٠٢٠م

د. وصال عبدالله محمد أحمد
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
جامعة القران الكريم وتأصيل العلوم – السودان
د. أحمد فايق سليمان دلول
أستاذ مساعد – بيت الحكمة
جامعة غزة – فلسطين

مستخلص البحث

هدفت الدراسة للتعرف على كيفية تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع حركة حماس خلال وجودها في الحكومة منذ مطلع عام ٢٠٠٦م. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وحاولت الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: كيف تعاطت الولايات المتحدة مع حركة حماس في مراحل مختلفة منذ نشأة الحركة أواخر ثمانينات القرن الماضي وخاصة بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م؟ توصَّل الباحثان إلى مجموعة من النتائج، أهمها: لم تتمكن حماس من تسويق برنامجها السياسي لأسباب ذاتية وخارجية، وهو ما أسهم في إفشال إدارتها للحكومة العاشرة. وأوصى الباحثان بمجموعة من التوصيات أهمها: من المهم أن تفصل حماس بين العملين السياسي والعسكري، وكذلك القيام بترشيد العمل العسكري، بحيث لا يتم اللجوء إليه إلا في أوقات الضرورة فقط.

الكلمات المفتاحية:

الموقف الأمريكي من حركة حماس، الولايات المتحدة الأمريكية، حركة حماس.

Abstract

The study aimed to identify how the United States of America dealt with Hamas movement during its presence in the government since 2006. It was clear that the United States was not able to deviate from Israeli policies in its dealings with Hamas - positively or negatively - but rather it was a hostage to the Israeli decision in many developments of the position towards Hamas. The researcher reached a set of results, the most important of which are: Hamas was unable to promote/ market its political program for internal and external reasons, which contributed to the failure of its administration of the tenth government. The researcher recommended that it is important for Hamas to separate the political and military actions, as well as to rationalize military action, so that it is not resorted to except in times of necessity only.

Key words:

The American position on Hamas, the United States of America, Hamas.

المقدمـــة

شكَّل توتر العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والولايات المتحدة الأمريكية واحداً من العوامل التي قوَّضت فرص نجاح حركة حماس في الحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة العاشرة عام ٢٠٠٦م، وذلك باعتبار أنَّ الولايات المتحدة كانت المتحكم الأكبر في الشأن الفلسطيني، وكانت تعادي حركة حماس إثر إتباع الأخيرة منهج المقاومة المسلحة في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي. كما أنَّ العديد من الاتصالات بين الطرفين لم تفلح في تقريب وجهات النظر بينهما، وما زالت العلاقات متوترة بين الطرفين منذ وصم حماس بالإرهاب في ١٩٩٥ و١٩٩٦ وحتى هذه الآونة.

تبحث هذه الدراسة في آليات تعاطي الولايات المتحدة مع حركة حماس قبل دخولها في غمار المعترك السياسي ١٩٩٥-٢٠٠٥م وبعد دخولها غمار المعترك السياسي ٢٠٠٦م وتشكيل الحكومة العاشرة ٢٠٠٦ والمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ٢٠٠٧م.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول الكشف عن طبيعة تعاطي الولايات المتحدة مع حركة حماس في مراحل مختلفة منذ نشأة الحركة أواخر ثمانينات القرن الماضي وخاصة بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م. ويمكن التعبير عن المشكلة البحثية في السؤال التالي: كيف تعاطت الولايات المتحدة مع حركة حماس في مراحل مختلفة منذ نشأة الحركة أواخر ثمانينات القرن الماضي وخاصة بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م؟

المنهجية:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي؛ ويعرف هذا المنهج بأنَّه استقصاء ينصَبُّ على ظاهرةٍ من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، بهدف تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى. والمنهج الوصفي يحلل ويفسر ويقارن ويقيِّم بقصد الوصول إلى التقييمات ذات المعنى بهدف التبصر بتلك الظاهرة. ومن المقرر أن يستخدمه الباحثان في تحليل وتوصيف معطيات الموقف الأمريكي تجاه حركة وحكومة حماس خلال الحدود الزمانية التي تغطيها الدراسة.

الهيكل:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة مباحث، تناول المبحث الأول طبيعة التعاطي الأمريكي مع الحكومة العاشرة، وحلل المبحث الثاني الموقف الأمريكي تجاه حماس بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، واستعرض المبحث الثالث الموقف الأمريكي من حماس في عهد باراك أوباما، وتكلم المبحث الرابع والأخير عن الموقف الأمريكي في ظل حكومة ترامب، وأخيراً خاتمة وجملة من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

طبيعة التعاطي الأمريكي مع الحكومة العاشرة

١- الموقف الأمريكي من حماس بين النشأة ودخول المعترك السياسي:

جاء تشكيل حركة المقاومة الإسلامية حماس امتداداً لنشاط جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين ومصر على السواء. وانطلقت حركة حماس في الأراضي الفلسطينية يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧م؛ أي بعد أربعة أيام من قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بدهس أربعة من العمال الفلسطينيين في (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧م) أثناء مغادرتهم أعمالهم شمال قطاع غزة.

لقد كانت حركة حماس موضع اهتمام الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لمجموعة من الأسباب، فهي حركة تحرر وطنية نشأت رداً طبيعياً على واقع الاحتلال للأرض الفلسطينية؛ وهي ذات حركة إسلامية تسعى لإقامة دولة إسلامية في أرض فلسطين التاريخية بعد تحريرها من جماعات صهيونية مسلحة تلتزم بمبادئ الديانة اليهودية وتقول بأنَّها تمثل يهود العالم، وهي أيضاً حركة فلسطينية مناوئة للاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل استكمالاً للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، فأي تهديد لهذا الكيان يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أنَّ اهتمام الولايات المتحدة بحركة حماس قد جاء استكمالاً لاهتمامها بالحركات الإسلامية منذ عهد الرئيس جيمي كارتر الذي أعطى هذه الحركات اهتماماً بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م.

لم تتمكن الولايات المتحدة من تدجين حماس، ولم يتطوَّر مستوى اللقاءات بين الطرفين نتيجة لتمسك حماس بكل أشكال المقاومة وخاصة المسلحة، في ظل رفضها للتسوية السلمية التي تتنازل عن الجزء الأكبر من مساحة فلسطين التاريخية لصالح الاحتلال آنذاك؛ وبعدها قامت الخارجية الأمريكية بإدراج "حماس" على لائحة

"المنظمات الإرهابية" منذ سنة ١٩٩٥م.

وبعد أحداث (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م)، ازداد الموقف الأمريكي من سلبيته، وزاد من سوء التصرف الأمريكي عدم وجود تعريف محدد لمصطلح الإرهاب. وأصبح الاتصال بحركة "حماس" من طرف أيّ مواطنٍ أمريكي جريمةً يحاسَب عليها أمام القضاء والقانون الأمريكي. وترى الولايات المتحدة أنَّ مًا حدث لها في (١١ أيلول/ سبتمبر) يعود بالأساس إلى أفكار الدعاة والمفكرين الإسلاميين المعادية للوجود الأميركي وهيمنته في المنطقة الإسلامية والعربية؛ لذلك فإن ما تقوم به الولايات المتحدة هو مكافحة تلك الأفكار في دول المصدر أي "الدول الإسلامية"، وخصوصا فلسطين وما حولها.

٢- الموقف الأمريكي من الحكومة العاشرة:

بعد إعلان حركة حماس قبولها خوض الانتخابات التشريعية الثانية أبدت الولايات المتحدة اعتراضاً كبيراً، وذلك باعتبار أنَّ فوز حماس كان محسوما بالنسبة لها، خاصة في ظل تعاطف الشعب مع خطاب المقاومة وبالتزامن مع حالات الفساد المستشرية في أداء أجهزة السلطة الفلسطينية خلال ١٩٩٤-٢٠٠٥م.

ونتيجة لما سبق؛ قامت الإدارة الأمريكية ومجلس النواب الأمريكي بتشريع "قانون محاسبة الإرهاب الفلسطيني ٢٠٠٦م" يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م، وهو قانون يفرض شروطاً مختلفة على تمويل السلطة الفلسطينية التي تسطير عليها حماس بما فيها المبادئ الواردة في القسم ٦٢٠ ك"، ويسمح للولايات المتحدة بتقديم المساعدات لفروع السلطة الفلسطينية غير المنتمية إلى حماس، كما يفرض القانون منع سفر أعضاء حركة "حماس" أو مَن لهم صلة بالتنظيمات "الإرهابية" الأخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية[١].

شاركت حماس في الانتخابات التشريعية الثانية يوم (٢٦ يناير ٢٠٠٦م)، وفازت بنحو ٨٠ مقعداً؛ فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عزمها مقاطعة الحكومة الفلسطينية التي ستشكلها حماس، وما أنَّ تم تشكيل الحكومة العاشرة في شهر مارس ٢٠٠٦م حتى بدأت المقاطعة الدولية حيز التنفيذ، ثم أوعزت للبنوك الدولية والعربية بعدم القيام بعمليات تحويل الأموال إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية؛ هذه الإجراءات أدخلت الأراضي الفلسطينية في حصار، وكان المبرر دائماً هو عدم اعتراف الحكومة الفلسطينية بالقرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين وممارسة حركة "حماس" لسياسة العنف (على حد وصف هذه الجهات)، وطالبت الحكومة الفلسطينية بضرورة الإعلان عن نبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بدولة إسرائيل، والاعتراف بقرارات الشرعية الدولية إذا ما رغبت هذه الحكومة في رفع الحصار عنها[٢].

يجرى التعبير عن إجراءات الولايات المتحدة تجاه حماس بعد فوزها في الانتخابات ب"مرحلة محاولات الإخضاع والاحتواء"، والتي بدأت عقب انتهاء الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦م، وأصرَّت إدارة بوش على أن تلتزم باشتراطات الرباعية الدولية (الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) كشرطٍ للتعاطي معها، وهي: ١- نبذ العنف، ٢- الاعتراف بإسرائيل، و٣- الالتزام بالالتزام بالاتفاقيات السابقة (بما في ذلك اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات اللاحقة)[٣]. غير أن الحركة رفضت تلك الاشتراطات رفضاً قاطعاً، في تصريح الناطق الإعلامي باسم حماس سامي أبو زهري، قال: "كان يجب على اللجنة الرباعية أن تطلب وضع نهاية للاحتلال والعدوان "الإسرائيليين" لا أن تطالب الضحية بأن تعترف بالاحتلال وتقف مكتوفة اليدين أمام العدوان[٤]".

انعكست شروط الرباعية الدولية سلباً على علاقات حماس الخارجية وخاصة على المستوى الدولي، لدرجة أنَّ بعض الدول المقربة من حماس أشارت على

الأخيرة قبول التعاطي مع هذه الشروط، في حين رفضت دول أخرى التعاطي مع الحركة، لكن حماس اعتبرت أنَّ هذه الشروط جاءت لتعطيل دورها السياسي بعد فوزها في الانتخابات، وهذه نفس الشروط التي التزم بها "ياسر عرفات" منذ ثمانينات القرن الماضي دون أن يحصل على دولة فلسطينية[٥].

وبعد نحو ٤ أشهر من فوز حماس وبالتحديد في ٢٢ أيار/مايو من نفس العام، جرى إقرار "قانون محاسبة الإرهاب الفلسطيني ٢٠٠٦م" سابق الذكر، وكان من اللافت للانتباه أنَّ أغلبية أعضاء مجلس النواب قد اعترضوا على فوز حماس، فجرى التصويت عليه بأغلبية ٣٦١ صوتا، ورفض ٣٧ فقط[١].

لقد راهنت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج والكر بوش" على أن تسعى لإجبار حركة "حماس" على الاعتراف بـ "إسرائيل" أو أن تصعد الحصار والضغط المالي على الفلسطينيين لإضعاف قدرة حماس على سداد رواتب الموظفين؛ مما سيؤدي إلى حدوث انتفاضة اجتماعية تسقط الحركة عن سدة الحكم[٦]. وأعلنت وزير الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" أنَّ موقف بلادها من "حماس" لم يتغيَّر قائلة: "لا يمكنك أن تضع قدماً في السياسة والأخرى في الإرهاب". وانتقد "البيت الأبيض" نتائج الانتخابات الفلسطينية بمجملها مؤكداً قطع المساعدات تماماً ومنع التحدث مع نواب حماس ومقاطعة الحكومة، إذ تشكلت فقط من حركة "حماس".

وضعت الإدارة الأمريكية العصي في الدواليب، وقوَّضت فرص حماس في التواصل معها، وطالبت منها الالتزام بشروط الرباعية الدولية على النحو المذكور أعلاه، ثم رفضت التحاور مع حكومة تشكلها حركة لها جناح عسكري ذو ارتباطات إقليمية تسعى لتدمير "إسرائيل"، وبالتالي؛ لم يكن هناك إمكانية لقبول بقاء حركة "حماس" في الحكم طالما تتمسك بمواقفها وتحتفظ بجناحها العسكري[٧].

مع الأسف؛ لم توضَّح حركة "حماس" بأنَّ الجناح العسكري تابع للحركة وليس للحكومة، وتمَّ تأسيسه للإسهام في عملية تحرير الأراضي المحتلة كجناح تابع لحركة تحرر وطني على النحو المعترف به عالمياً، وأنَّ بإمكان الحركة تفكيك هذا الجناح في حال تم الوصول لمرحلة التحرير، ولكن يبدو أنَّ حماس لم تتمكن من توضيح هذه الفكرة في ظل عدم مقدرتها على الفصل بين الحركي والحكومي.

بذلت الإدارة الأمريكية جهداً مضنياً في تقويض قدرات الحكومة العاشرة، وعملت ب"نظرية الاحتواء غير المشروط"، حيث أرادت في حينه الاعتراف ب"إسرائيل" دون قيد أو شرط أو أي ضمانات، وهي تجربة مرَّت فيها حركة "فتح" ومنظمة التحرير قبل أن تثبت فشلها، لكن حماس رفضت، ولم يزل "إسماعيل هنية" يردد "لن نعترف بإسرائيل".

لم توافق الإدارة الأمريكية على منح حماس فرصةً لشرح برنامجها السياسي، واكتفت ب"السماع عن حماس" لا "السماع من حماس"، وقامت عبر خطواتٍ مدروسةٍ جيداً بإشغالها بمشكلات وتطورات الحكم وتوفير الاحتياجات المالية لمؤسسات الحكومة، وهو ما أعاق بالفعل قدراتها على تطبيق برنامجها السياسي وتقييده، وهذه الاستراتيجية بلورتها الإدارة الأمريكية بخطة سميت بـ"خطة أبرامز" نسبة إلى "أليون أبرامز" نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، والتي أعدت في (شباط/فبراير ٢٠٠٦م)، بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات. وقامت الخطة على أربعة اتجاهات رئيسية وهي[٨]:

١- الإرهاق الاقتصادي:

تمثَّل هذا الاتجاه في الممارسات والسلوكيات التي أسهمت في الضغط على الحكومة العاشرة من خلال تجميد برامج المساعدات المالية الموجَّهة إلى السلطة الفلسطينية، وأصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يجرِّم أية تعاملاتٍ ماليةٍ مع الحكومة الفلسطينية ويحظر أي تحويلٍ أمريكيٍ مباشرٍ للحكومة العاشرة، ويفرض عقوباتٍ

على أي أمريكي يتعامل معها، فضلاً عن تشديد القيود على برامج المساعدات الدولية وربطها سواء الَّتي يقدمها البنك الدولي أو المباشرة المقدمة من الدول ذاتها، بقبول حركة "حماس" اشتراطات اللجنة الرباعية.

لقد علَّقت إدارة الرئيس "جورج بوش" مشاريع التنمية التي تمولها الولايات المتحدة في الأراضي الفلسطينية ومنعت أي من الأشخاص في الولايات المتحدة الأمريكية من الانخراط في أي معاملات غير مصرحٍ بها مع السلطة الفلسطينية بسبب سيطرة حركة "حماس" عليها.

٢- الحصار السياسي:

أسهمت الولايات المتحدة في عزل الحكومة العاشرة عن البيئة السياسية التي يجب أن تعمل فيها على المستويات المحلية والإقليمية وحتى الدولية، وهذا أسهم في إفقاد "حماس كحكومة" للدعم السياسي والمعنوي الذي يمكن أن تحظى به، كما قتل فرصتها في الانفتاح على العمق الدولي والإسلامي، ومارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً على المجتمع الدولي بهدف عدم اللقاء بقادة الحركة، وعزلهم سياساً، ليجدوا صعوبة في إدارة الحكم.

وصرَّح "جورج بوش" بأنَّ بلاده "لن تتعامل مع حركة "حماس" ما لم تتخلَّ عن برنامجها السياسي" وقال في خطاب أمام اللجنة الأمريكية اليهودية يوم (٤ مايو/أيار ٢٠٠٦م): "لن ندعم مسئولين منتخبين ليسوا ملتزمين بالسلام، ولن نقبل التعامل مع حركة "حماس" لكونها في معسكر الإرهاب ولن نعمل معها إلَّا إذا اعترفت بإسرائيل".

وعلى المستوى الدولي؛ أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً يقضي بإدراج الجناح العسكري لحركة "حماس" على قائمة المنظمات الإرهابية. وعلى المستوى الإقليمي؛ تعرضت إيران لمضايقات تتعلق ببرنامجها النووي نتيجة دعمها لحركة حماس. وأوقفت

اللجنة الرباعية المساعدات أو الاتصالات الدبلوماسية مع الحكومة، وصارت جعلها مرهونة بمواقف الحركة على الاشتراطات التي وضعتها اللجنة الرباعية.

٣- تمكين الرئاسة الفلسطينية من إحكام السيطرة على الأجهزة الأمنية:

كان من الواضح أنَّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد التفَّ على أغلب صلاحيات الحكومة العاشرة وعمل على تفريغها من مضمونها من خلال العديد من المراسيم الرئاسية[٩]، وألحق العديد من الهيئات الحكومية إلى مؤسسة الرئاسة، وقد طالت هذه الإجراءات حتى المجلس التشريعي الفلسطيني. ويرى الباحثان أنَّ إجراءات الرئيس عباس قد كانت مدعومة من الولايات المتحدة أو على الأقل متوافقة معها.

٤- العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني:

جرى التعامل مع منظمات المجتمع المدني مباشرة، وتمَّ إعطاؤها دوراً لسد الفراغ الذي يتركه عدم قدرة حماس على إدارة السلطة، وعدم إعطاء المجال للمؤسسات التي تدعمها حماس للاستقرار في دورها مستغلة تذمر الشعب من "حماس" على نحو يمكنهم من الدفع باتجاه تقوية دور المؤسسات التي تدعم رؤى الديمقراطية "المعتدلة" في توجهاتها.

٦- تعاطي حماس مع المواقف الأمريكية:

وجدت حماس نفسها في مواجهة تحديات كبيرةٍ منها: الحصار السياسي الشامل الذي اتخذته الإدارة الأمريكية لإفشال الخط السياسي الذي تنتهجه حركة "حماس"، وكان هذا الحصار الذي أعلنته الإدارة الأمريكية أهم العقبات التي واجهت الحركة لأنَّه لقي استجابةً وتفاعلاً كبيرين على المستوى الخارجي والإقليمي والدولي وبعض الدول العربية.

كانت حركة "حماس" تدرك طبيعة وأهداف وأدوات السياسة الأمريكية تجاهها في حال فازت في الانتخابات، على ضوء تجارب الآخرين مع أمريكا من قبل مثل فيتنام

وفنزويلا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وهو ما جعل حماس تظهر رغبتها في إقامة علاقات مع الإدارة الأمريكية، وقامت في حينه بتعيين الدكتور أحمد يوسف لمنصب المستشار السياسي لرئيس الحكومة العاشرة، وعلَّقت وسائل إعلام إسرائيلية في حينه بالقول "المستشار الأمريكي الذي يهمس في أُذُن إسماعيل هنية".

لم تخفِ حركة "حماس" رغبتها في إجراء فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية لإدراكها أهمية وثقل الولايات المتحدة في العمل على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبذلت الحركة جهوداً مضنيةً لتجنب المواجهة مع الإدارة الأمريكية، وفي نفس الوقت؛ واصلت تأكيدها من خلال بياناتها ونشراتها على هذا المعنى، وكان السلوك السياسي لحماس تجاه الولايات المتحدة حذراً لأبعد الحدود، واكتفت الحركة بالتنديد بالضربات التي تعرضت لها أفغانستان، والسودان كبقية الدول العربية لاسيما بعد ضرب مصنع المواد الصيدلانية والبيطرية.

وكان لافتاً للإنتباه أنَّ خطاب الحكومة الذي ألقاه "إسماعيل هنية" واستغرب من لهجته التصالحية حتى قادة حماس خطه وصممه "أحمد يوسف"، وكذلك مقال "إسماعيل هنية" الذي نشرته إحدى الصحف الهولندية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦م والذي أظهر حماس كمن يركض دوما نحو السلام في مواجهة العدوانية الإسرائيلية وخطتها أحادية الجانب[١٠].

وكشف "موسى أبو مرزوق" عن وجود اتصالات سرية بين حركة "حماس" والولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من القضايا، وصرَّح "الزهار" في (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م) بأنَّه "لا يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عدواً، وأنَّ جورج بوش يتمسك بحقنا في السلام في المنطقة". هذه المواقف وغيرها أكَّد عليها أحمد يوسف مستشار رئيس الوزراء هنية مؤكداً على أن أي حراك سياسي باتجاه التسوية للصراع لا يمكن أن يتقدم شبرًا واحدًا دون موافقة حماس ورضاها، وأنَّ حركة "حماس" دعت

المجتمع الدولي إلى التعاون والعمل على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في تحقيق دولته المستقلة[١١].

وكشفت وثائق ويكليكس عن رسالة من "عزيز دويك" رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ممثل "كتلة التغيير والإصلاح" قد بعث بها في (١ آذار/مارس ٢٠٠٦م) إلى القنصل الأمريكي العام السابق "جاك والاس" في القدس يعبر فيها عن قناعاته بالتعاون مع الإدارة الأمريكية حيث قال: "واغتنم هذه الفرصة لأعبِّر عن قناعاتي وإيماني الصادق بأنَّ التعاون القائم والعلاقات الوثيقة التي أقامها القنصل السابق، سوف يتم توطيدها وسوف تكتسب أبعاداً جديدة خلال فترة ولايتي بما يعود بالنفع على مجتمعنا وبلدينا في السنوات القادمة"، وقد أكد دويك في رسالة على التضامن القائم مع الولايات المتحدة قائلاً "لأجدد التأكيد على أنَّ التضامن القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وفلسطين في منطقتنا سوف تستمر في التطور في السنوات المقبلة"[١٢].

وثمَّة ملاحظة على رسالة "الدويك"؛ حيث إنه لم يتحدث بصفته الاعتبارية كرئيس للمجلس التشريعي ولكن كقيادي في حركة "حماس"، والدليل على ذلك ما ورد نصاً في الرسالة على النحو التالي: "أغتنم هذه الفرصة لأعبّر لسعادتكم عن قناعاتي وإيماني الصادق بأن التعاون القائم والعلاقات الوثيقة التي أقامها القنصل السابق، سوف يتم توطيدها، وسوف تكتسب أبعاداً جديدةً"، بمعنى أن العلاقات مع واشنطن عن طريق قنصلها العام في القدس بدأت مع القنصل الذي سبق ولاس، وعلى اعتبار أن الدويك لم يكن مضى على انتخابه أكثر من شهر، فلا يمكن أن يكون أقام علاقات وثيقة مع القنصل السابق خلال هذه الفترة، وإنما في فترة سابقة، أي بصفته قائداً ومسؤولاً في حركة "حماس"، وليس رئيساً للمجلس التشريعي[١٣].

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي تجاه حماس بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

أولا: الموقف الأمريكي من حماس في ظل حكومة الوحدة الوطنية:

لقد جرى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الحادية عشرة) بعد التوصل لاتفاق مكة برعاية الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧م، كمدخل لتجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية وتجاوزاً لحالات الفلتان التي كانت تمر بها الأراضي الفلسطينية.

شهدت فترة تشكيل الحكومة صمتاً من جانب المجتمع الدولي، وكان يبدو للفلسطينيين أنَّ الولايات المتحدة موافقة على هذه الحكومة، خاصة وأنَّها وافقت من قبل على اتفاق مكة، وبمجرد أن تمَّ الإعلان عن الحكومة الجديدة حتى أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رفض التعامل مع الوزراء الذين ينتمون ل"حماس" داخل حكومة الوحدة الوطنية، لكنها لم تعترض على الاتصال مع وزراء من حركة فتح أو المستقلين[١٤].

يقول "دانيال بايمان" إنه في ظل فشل فتح ومحمود عباس، كان على واشنطن أن تعرف أنَّ حماس قد وجدت لتبقى، وأنَّه لا سبيل إلا التعامل معها، رغم "رجعيتها"، ولن يزيد هذا من فشل التيار المعتدل شيئًا. وقد يكون تخوف "تل أبيب" من قدرة حماس على الاستيلاء على قطاع غزة مستقبلاً أمرًا قابلاً للتحقق، غير أنَّ سياساتها في القطاع تساعد على تحقيق هذا، ولن يفضي لمزيد من الدعم الأمريكي لفساد السلطة في رام الله إلا إلى الإسراع بحدوث هذا[١٥].

وتستطيع واشنطن أيضًا أن تقايض حماس على صعودها الدبلوماسي أن أرادت، وذلك بجعلها تدفع ثمن قبولها في المجتمع الدولي بتخليها عن العنف، ويشير بايمان إلىإن لمحاولة واشنطن تغيير سياسة حماس تزداد أهميتها كون أنَّ حماس لا تزال قوة قادرة على إيقاف عملية السلام.

ثانياً: الموقف الأمريكي من حكومة حماس بعد الانقسام:

لم يستطع اتفاق مكة أن يحسم الخلاف بين حركتي "فتح" و"حماس"، ولم يتحقق من بنود الاتفاق إلا تشكيل حكومةٍ لا تتمتع بالانسجام فيما بينها، خاصةً أنَّ الصلاحيات الأمنية ظلَّت موضع خلافٍ بين وزير الداخلية والرئاسة. ولم يلتزم أي من طرفي الانقسام ببنود اتفاق مكة، وعاد الاقتتال الداخلي بين الطرفين على أشده.

ووفقًا لإحصائيات صادرة عن مؤسسات حقوقية فقد سقط جراء أحداث الفلتان الأمني في قطاع غزة ١٦١ قتيلاً خلال الفترة ٧-١٦ يونيو ٢٠٠٧م، منهم ١٤٩ شخصًا في قطاع غزة على وجه التحديد (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، ديسمبر ٢٠٠٨م، الصفحات ١١-٢٠). وفي ١٤ يونيو ٢٠٠٧م سيطرت "حماس" بقوة السلاح على كل المواقع الأمنية في قطاع غزة، ونتيجة لذلك فقد هرب قادة الأجهزة الأمنية وأعضاء من "فتح" إلى الضفة الغربية ومصر وإسرائيل عن طريق مراكب (قوارب صيد) أبحرت من مقر الرئاسة الفلسطينية "منتدى الرئيس" غرب مدينة غزة، وبذلك تكون حكومة الوحدة الوطنية قد انهارت بشكل كامل بعدما مارست أعمالها جزئياً لمدة ثلاثة أشهر فقط في الفترة ١٧ مارس ٢٠٠٧ – ١٤ يونيو ٢٠٠٧م. وتسمي حماس تلك الأحداث ب"الحسم العسكري" في حين تسمي حركة فتح ذلك ب"الانقلاب".

وتمادياً في حدة الانقسام الفلسطيني؛ أيَّدت الإدارة الأمريكية كل الإجراءات السياسات التي قام بها "محمود عباس" ضد قطاع غزة وحركة "حماس"؛ فكان التأييد الأمريكي لسياساته يندرج في سياق تعميق الخلاف بين حركتي فتح وحماس، بحيث يصبح من الصعب التوصل إلى اتفاق قابل للتحقيق من خلال التحاور بينهما؛ لأنَّ الإدارة الأمريكية سعت منذ وصول حماس إلى الحكم لتعميق الخلاف بينها وبين حركة "فتح"، وأيدت بعدها المرسوم الرئاسي الصادر بتشكيل حكومة طوارئ يرأسها

"سلام فياض"، وعليه أصبح الحديث عن أي تقارب أو حوار صعب جداً؛ لأن الفجوة اتسعت بفضل الشروط والجهود الأمريكية[١٦].

وظلَّت أمريكا تؤيد قرارات "محمود عباس" بكل الإجراءات التي يتخذها؛ حيث قام بإعلان حماس "حركة خارجة عن القانون ومنقلبة على الشرعية الفلسطينية"، وأصدر قانوناً يجرم كل من يتعامل مع حركة "حماس" في ظل وضعها الجديد، وقام باتخاذ إجراءات تهدف إلى تفكيك المؤسسات الاجتماعية والأهلية التي تشرف عليها وخصوصاً بالضفة الغربية توجت الإجراءات باعتقالات كبيرة وواسعة وإغلاق وتعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني[١٧].

ويمكن تصنيف إرسال الجنرال الأمريكي "كيث دايتون" في تلك الفترة على وجه التحديد في إطار تعميق الانقسام وزيادته، وحقيقة الأمر أنَّ الإدارة الأمريكية لم تسعَ لتقوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة التابعة لرئاسة السلطة بقيادة "عباس" بقدر سعيها لتعميق الخلاف الفلسطيني الداخلي[١٨].

لقد عمل دايتون على قاعدة "أمن إسرائيل أولا، وأمنها آخرا"، حيث يؤكد على البنود الأمنية الواردة في اتفاق أوسلو وما بُني عليه من اتفاقات مثل اتفاقية طابا، وعلى ما ورد في خطة خريطة الطريق التي تقضي بضرورة قيام السلطة الفلسطينية بمهام أمنية مثل تجريد المقاومة الفلسطينية من السلاح وملاحقة المقاومين، وتدمير البنى التحتية للإرهاب. وعلى ذلك، يجب دعم السلطة الفلسطينية مالياً وتسليحاً وتجهيزاً لكي تتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منها.

ويشير "عبد الستار قاسم" إلى عدد من الآليات استخدمها "دايتون" من أجل تحقيق الهدف، منها ما يلي[١٩]:

١- كسب ثقة الفلسطينيين:

حاول دايتون وفريقه كسب ثقة الفلسطينيين باعتبار أنَّه المنقذ لأجهزة السلطة الفلسطينية من الانهيار، ولذلك فقد تلقَّى – وفريقه الأمني– دروساً في الثقافة العربية الفلسطينية من أجل أن يكيفوا سلوكهم بطريقة تبعث الثقة في نفوس الفلسطينيين. وكذلك فقد تعلموا العادات والتقاليد الفلسطينية، وتصرفوا في كثير من الأحيان بالطريقة التي تريح الفلسطيني، وتعلموا الحركات التي تجعل الفلسطينيين سعداء، وابتعدوا عن الأعمال أو الأقوال التي قد تمس بكرامة الأشخاص أو تشعرهم بالإهانة. فكل برنامج دايتون يتطلب اطمئنان الفلسطينيين ويحتاج إلى ثقتهم، وإلا كان الفشل هو النتيجة.

٢- التجهيز والتدريب:

أسهم دايتون في تجهيز وتدريب قوات الأمن الفلسطينية. وصف الكاتب الأميركي إيثان برونر Ethan Bronner التجهيز قائلاً: "تمَّ تدريب ١٦٠٠ من القوات الخاصة في الأردن، وهي تقوم بالتنسيق مع القيادة الإسرائيلية في أعمال الدورية بعدد من المدن الرئيسية بالضفة". وقال إن "انتفاضة في الضفة الغربية لم تحصل إبان حرب إسرائيل على غزة بسبب إجراءات الأمن الفلسطيني".

٣- انتقاء العناصر:

كان دايتون وفريقه ينتقون بعض العناصر للتدريب وفق مواصفات دقيقة ومحددة، ويقول دايتون: "يتم فحص كل عنصر من قبل أجهزة الأمن الأميركية والإسرائيلية قبل الموافقة على الانضمام. وإذا كان التدريب سيتم في الأردن فإنه يتم فحص العنصر من قبل المخابرات الأردنية"، وهذا يعني أنَّ المتدرب كان يجب أن يحظى بموافقة الأمريكان والإسرائيليين على الأقل.

٤- نوعية السلاح:

يعتقد الأمريكان أنه من الممكن أن يشكل سلاح السلطة خطراً على إسرائيل، ولذلك فقد صرَح دايتون بأن "السلاح الذي يعطى للفلسطينيين تتم معالجته بحيث لا يكون قاتلا بالنسبة للإسرائيليين".

٥- الإبقاء على الفلسطينيين مكشوفين أمام الإسرائيليين:

سعى دايتون لأن تكون المراكز الأمنية الفلسطينية مكشوفة أمام الإسرائيليين، وذلك لأن الأخيرين لا يطمئنون لأحد، فإنهم يريدون مراكز أمنية فلسطينية مكشوفة ويسهل ضربها بالدبابات فيما إذا شعرت إسرائيل بخطر[٢٠].

المبحث الثالث

الموقف الأمريكي من حماس في عهد باراك أوباما

اختارت إدارة أوباما العمل من حيث توقفت سلفها. واستمرت في مطالبة حماس بالالتزام بمبادئ الرباعية الدولية قبل الموافقة على تدشين قناة اتصال معها، كما التزمت الصمت إلى حد كبير بشأن مسألة الحصار المفروض على قطاع غزة، وأعطت الأولوية للجهود المبذولة في الضفة الغربية. كما تجنبت إدارة أوباما السعي لتحقيق اختراقات كبيرة بين إسرائيل وحماس في غزة، وذلك خوفاً من أن تؤدي مثل هذه التطورات إلى إضعاف السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

لم تلتزم حكومة حماس الصمت حيال جمود العلاقة مع الولايات المتحدة، فأرسلت في (أيار/مايو ٢٠٠٩م)؛ رسالة مع السيناتور الأمريكي "جون كيري" إلى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما". وحصلت في حينه ضجَّة إعلامية كبيرة، وكانت حماس في موضع اتهام بأنَّها تخاطب الإدارة الأمريكية وتفتح قنوات اتصال معها بعيداً عن السلطة الفلسطينية في رام الله تعزيزاً للانقسام، وجاءت تلك الضجَّة بعد الحديث "المكذوب" عن توجه حماس لإقامة دويلة في قطاع غزة، ما جعلها تنفي ذلك، وقال "فوزي برهوم" المتحدث باسم الحركة: "لم يتم إعطاء أي رسالة إلى كيري" مستدركاً "الحركة تؤكد في نفس الوقت أنها منفتحة على إجراء حوار مع أي دولة وأن عدوها الوحيد هو "الاحتلال الصهيوني".

وكان أحمد يوسف –وكيل وزارة الخارجية في حينه– أكثر وضوحاً، وأكَّد أنَّ الحكومة هي من بعث بالرسالة التي حملها جون كيري إلى الرئيس أوباما" وليس الحركة. في حين تحدَّثت وسائل إعلام عن أنَّ "أحمد يوسف" بعث برسالة شخصية إلى أوباما، بواسطة السيناتور "كيري"، من دون التنسيق مع حركة "حماس" أو الحكومة الفلسطينية، مشيرة إلى أنَّ الوفد الأمريكي اعتقد أنَّ الرسالة من حركة "حماس"،

الأمر الذي دفع الحركة عقب الإعلان عن هذا الأمر عبر وسائل الإعلام إلى نفي صحة الخبر لعدم علمها به[٢١].

لقد حصل الباحثان على نص الرسالة باللغة الإنجليزية، وهي رسالة كتبها الدكتور أحمد يوسف ووجهها للرئيس أوباما موقعة باسم "إسماعيل هنية" كرئيس وزراء ووزير خارجية.

وفي تعقيبه على الرسالة؛ اعتبر يوسف أنَّ حكومته أرادت أن تقول لأمريكا: "إذا أردتم أن تنجح جهودكم عليكم أن تواصلوا جهودكم بنزاهة وبعيداً عن سياسية الكيل بمكيالين، وأن تضغطوا على "إسرائيل" للالتزام بكل ما تم التوافق عليه من اتفاقيات وان تحترم الشرعية الدولية، وأنَّ الطرف الفلسطيني لديه حقوق ويجب على الطرف الإسرائيلي أن يلتزم بها"[٢٢].

لم تفلح محاولات حركة "حماس" بإحداث اختراق لدى الإدارة الأمريكية، بل زادت الأمور سوءا، وصرَّح وزير الخارجية الأميركي "جون كيري" يوم (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤م) بأنَّ هناك دولاً عربية مستعدة لصنع السلام مع "إسرائيل" بهدف التحالف معها ضد حركة (حماس) وتنظيم الدولة الإسلامية. معتبراً -في كلمة أمام منتدى سابان التابع لمعهد بروكينغز في واشنطن- أنَّ "العنف الحالي" في الشرق الأوسط أظهر وجود فرصة لتشكيل تحالف إقليمي جديد يضم "إسرائيل" ودولاً عربيةً. وأشار إلى أنَّ هذه الدول -التي لم يسمها- أكَّدت له أنَّها جاهزة لصنع سلام مع "إسرائيل"، ولديها القدرة على إيجاد تحالف إقليمي ضد حماس وتنظيم داعش وحركة أحرار الشام (أحد فصائل المعارضة السورية) وجماعة بوكو حرام الإسلامية (النيجيرية)[٢٢]. وفي اليوم نفسه؛ استنكرت حركة "حماس" تصريحات "كيري"، وقال المتحدث الرسمي باسم الحركة "سامي أبو زهري" إنَّ "حماس حركة تحرر وطني، والمقاومة الفلسطينية باقية طالما بقي الاحتلال والعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين"[٢٣].

ما سبق كشف عن نوايا سلبية للإدارة الأمريكية تجاه حركة "حماس" في الأراضي الفلسطينية، وهو ما تجسَّد بالفعل بعد أقل من عام على التصريح السابق، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأميركية يوم (٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥م) عن إدراج ثلاثة من قادة حركة "حماس" على لائحتها السوداء "للإرهابيين الدوليين"، وهم: يحيى السنوار وروحي مشتهى –كمحررين في صفقة وفاء الأحرار ٢٠١١م، ومحمد الضيف – القائد العام لكتائب عز الدين القسام –الجناح العسكري لحركة "حماس"– ويعد المطلوب الأول لدى "إسرائيل" وحاولت قتله خلال العدوان الأخيرة على غزة في ٢٠١٤م[٢٤].

لا ضير بالنسبة للقادة الثلاثة من وضع أسمائهم على قوائم الإرهاب، لكن؛ في اعتقادنا أنَّ هذا التصرّف يمهِّد الطريق لإدراج أيِّ شخص على لائحة الإرهاب الأميركية. وهذا بالفعل ما ظهر في وقتٍ لاحقٍ، حيث أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية القيادي في حماس "فتحي حماد" في التصنيف الخاص لما يسمى قائمة "الإرهاب الأجنبي". وذلك بدعوى استخدام منصبه لتنسيق خلايا "إرهابية" حسب بيان الخارجية الأمريكية، حيث شغل منصب وزير الداخلية في حكومة "هنية" منذ أيار/مايو ٢٠٠٩م وحتى توقيع اتفاق الشاطئ بين حركتي فتح وحماس في نيسان/أبريل ٢٠١٤م[٢٥].

المبحث الرابع

الموقف الأمريكي في ظل حكومة ترامب

واصلت إدارة ترامب نهج إدارة أوباما تجاه حماس وقطاع غزة في بعض النواحي، وفي المقابل؛ سعت إلى إحداث تحولات جذرية في سياستها العامة تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كما أذعنت لمحادثات المصالحة بين حماس وفتح ٢٠١٧م، ومفاوضات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس[٢٦].

وتبدو الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة "دونالد ترامب" أكثر تطرفاً تجاه القضية الفلسطينية وأكثر انحيازاً للرواية والرؤية الصهيونية وأقل تعاطياً مع الإسلام السياسي. لقد اتهم "ترامب" حركة "حماس" في خطابه في الرياض يوم (٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٧م) بأنَّها تمارس الوحشية، وذبح الأبرياء، كما يقوم بذلك حزب الله وتنظيم الدولة والقاعدة.

قال وكيل وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة في غزّة غازي حمد لـ"المونيتور" إنّ "حماس حاولت منذ تنصيب الإدارة الأميركيّة الحاليّة في أوائل عام ٢٠١٧ مدّ جسور التواصل معها، لكنّها لم تنجح بسبب سياستها العدائيّة ضدّ الحركة، منذ خطاب الرئيس ترامب في الرياض في أيّار/مايو الماضي، وهي سياسة ربّما تشعل التوتّر في المنطقة". وأضاف حمد: "وقد تواصلنا في الأسابيع الأخيرة مع جهات أميركيّة غير حكوميّة، من دون داع لذكر أسمائها، وأبلغتنا عدم موافقتها على مواقف الإدارة الأميركيّة الحاليّة، لأنّه لا يجب استعداء حماس، كونها مكوّناً أساسيّاً من الشعب الفلسطينيّ، على الرغم من وجود اختلافات سياسيّة بيننا، لكنّنا لا نعلم مدى قدرة هذه الجهات على إحداث تغيير في مواقف الإدارة الأمريكية من حماس"[٢٧].

وأيًّا ما كانت الأمور؛ إن اتهام حركة "حماس" بـ"الإرهاب" ترك آثاره على علاقات الحركة بالدول التي تربط كثيراً من سياساتها بشكلٍ كلي أو جزئي بسياسات

الولايات المتحدة الأمريكية أو تتحالف معها بشكلٍ كبيرٍ على صعيد المنطقة. وهذا يشير أن اتهام الحركة بـ"الإرهاب" لم يترك أثراً كبيراً لدى الشعوب، التي أدركت أن اتهام الحركة بـ"الإرهاب" هو مسألة سياسية ولا علاقة له بالواقع، وكثيراً ما كان يحدث تجاوب شعبي كبير مع التوضيح الذي تقدمه الحركة لبعض الاتهامات، بل كنا نجد أن بعض الأطراف كانت تقوم بالدفاع عن حركة "حماس" أو التعبير عن موقف مؤيد للحركة بصورة أو بأخرى. وظلّ البُعد الشعبي أكثر قدرة على التمييز بين الموقف السياسي وبين أن يعدّ حركة "حماس" "حركة إرهابية" بالفعل.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بدا واضحاً من العرض السابق أنَّ الولايات المتحدة لم تتمكن من الخروج عن السياسات الإسرائيلية في تعاطيها مع حماس –سلباً أو إيجابا– بل كانت رهينة القرار الإسرائيلي في كثير من تطورات الموقف من حماس، كما اتضح فيما يتعلق بوضع الحركة على قوائم الإرهاب في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧م، وكذلك فيما يتعلق بمحاولات تجفيف منابع حماس المالية، وكان الاعتراف بإسرائيل ونبذ "العنف" أو التخلي عن المقاومة المسلحة شرطاً أمريكياً وحتى دولياً للاعتراف بحكومة حماس التي تمَّ تشكيلها بعد الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٦م.

لقد أعطى الموقف الأمريكي من حماس إضاءات حول المواقف الأمريكي المتوقع تجاه أية حكومة فلسطينية يجري تشكيلها وتضم في جنباتها أياً من كوادر حماس، حيث من المتوقع على الأقل أن ترفض الإدارة الأمريكية التعاطي مع أي وزير ينتمي لحماس.

بناءً على ما سبق؛ يطرح الباحثان مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- بدأ واضحاً أن حماس لم تتمكن من تسويق برنامجها السياسي لأسباب ذاتية وخارجية، وهو ما أسهم في إفشال إدارتها للحكومة العاشرة.
- انحازت الإدارات الأمريكية المتعاقبة لصالح الاحتلال الإسرائيلي، ولم يكن لديها قابلية حتى للاستماع لحركة حماس، وقد ساعدت ممارسات حماس على الأرض في إقصائها وعدم سماعها.
- لم تتمكن حماس من تقديم خطاب سياسي يمكن أن يجذب المجتمع الدولي للاستماع إليه، وعملت الماكينة الإعلامية لديها على تنفير المجتمع الدولي وخسارته.

- تعاون المجتمع الدولي وحتى الدول العربية في رفض التعاطي مع حركة حماس، وأخطأت الأخيرة عندما دعمت الثورة السورية وخسرت أكبر حليف داعم لها في المنطلق العربية، خاصة بعد انتهاء حكم الإخوان المسلمين لمصر منذ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣م.
- فشلت حماس في إحداث اختراق لدى الإدارة الأمريكية، وقد أسهم في ذلك ازدواجية الخطاب الإعلامي، حيث كانت تخاطب الإدارة الأمريكية بأسلوب دبلوماسي في ظل تسخير منابر المساجد للدعاء عليها وتمني الدمار للدولة الأمريكية

ثانياً: التوصيات:

وبعد عرض النتائج أعلاه؛ يوصي الباحثان بما يلي:

- أن تقدم حماس خطاباً سياسياً وإعلامياً ودينياً عقلانياً وخالياً من التحريض على العنف حتى وإن أقرته الأعراف الدولية، وذلك لأنَّ ماكينتها الإعلامية لا تستطيع الدفاع عنها.
- أن تفصل حماس بين العملين سياسي وعسكري، وكذلك القيام بترشيد العمل العسكري، بحيث لا يتم اللجوء إليه إلا في أوقات الضرورة فقط.
- أن تعمل حماس على تشكيل حزب سياسي يتولى التعامل مع المكونات السياسية المختلفة دون حساسيات أيديولوجية أو تنظيمية.

قائمة المصادر والمراجع

[١] مؤسسة باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، حماس: خلفية وقضايا تعني الكونغرس الأميركي، ط١، بيروت: مؤسسة باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ٢٠١٢م، ص١٤١.

[٢] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، ظروف تشكيل الحكومة الفلسطينية الحادية عشرة، رام الله: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر الرابط التالي: http://info.wafa.ps

[3] HadyAmr and others. Ending Gaza's Perpetual Crisis: A New U.S. Approach. CNAS.ORG. BROOKINGS.EDU. DECEMBER 2018. p16.

[٤] عبد الحكيم عزيز حنيني، منهجية حماس في العلاقات الخارجية: سوريا نموذجاً ٢٠٠٠–٢٠١٥، ط١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠١٨م، ص٧١.

[5] HadyAmr and others. Ending Gaza's Perpetual Crisis: A New U.S. Approach. CNAS.ORG. BROOKINGS.EDU. DECEMBER 2018. p16.

[٦] غازي حمد، حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية: دراسة في المتغيرات السياسية ٢٠٠٦م، رسالة ماجستير غير منشورة في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١١م، ص٣١.

[7] David Makovsky. Michael Herzog. and Elizabeth Young. Where to Draw the Line on International Assistance to the Palestinians? The Washington institute. March 1. 2006. look: https://goo.gl/Bi4W2V

[٨] أيمن يوسف، الانقسام الفلسطيني... بداية ولا نهاية، لندن: العربي الجديد، ٢٧ أغسطس ٢٠١٧م، انظر الرابط التالي: t.ly/dJxv

[٩] أحمد فايق دلول، أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على تراجع مكانة القضية الفلسطينية ٢٠٠٧–٢٠٢٠، بغداد: مجلة آداب المستنصرية، جامعة المستنصرية، ٢٠٢١م.

[١٠] المستشار الأمريكي الذي يهمس في أذن أسماعيل هنية، موقع دنيا الوطن الإخباري، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/qd2eqK

[١١] أحمد يوسف، مستقبل حماس المفتاح لمستقبل العالم (١ من ٢)، المركز الفلسطيني للإعلام، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/vJUvcY

[١٢] ويكليكس: رسالة من الدويك إلى القنصل الأميركي تكشف عن اتصالاته مع واشنطن، صحيفة الأيام، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١١م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/kdRZft

[١٣] عبدالناصر النجار، ويكيليكس: حماس وغزلها المستور لواشنطن، صحيفة الأيام، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١١م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/eMLSiJ

[١٤] حسن أبحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية٢٠٠٦–٢٠٠٧، ط١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م، ص٦٦.

[١٥] دانيال بايمان، استغلال التناقضات: سياسة حركة "حماس" إزاء التغيرات الإقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، ١٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٣م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/DitLg9

[١٦] أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١ – ٢٠٠٨، غزة: جامعة الأزهر، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٩م، ص ١٣٩–١٤٠.

[١٧] محمد جمعة، الأزمة الفلسطينية إلى أين؟، القاهرة: مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ١٦٩، يوليو ٢٠٠٧م، ص٦.

[١٨] عبدالستار قاسم، دايتون.. زعيم فلسطين، الجزيرة نت، ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٧م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/sfDEgt

[١٩] إياد دروازة، حماس بين أفنان القاسم وناس حدهوم أحمد، الحوار المتمدن، العدد ٤٥٦٥، ١٩ مارس ٢٠١٧، انظر الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=552032

[٢٠] "كيري" حمل رسالة من "أوباما" لحماس والأخيرة ردت بالمثل والطرفان بانتظار الرد، موقع فلسطين اليوم الإخباري، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/jm6VLv

[٢١] أحمد يوسف: رسالة الحكومة لـ" أوباما "كانت تحمل في طياتها ضرورة التعامل مع " حماس "، موقع وكالة فلسطين اليوم الإخباري، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/FoJ19m

[٢٢] كيري: دول عربية مستعدة للتحالف مع إسرائيل ضد حماس، الجزيرة نت، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/Jtrnvf

[٢٣] حماس تدين تصريحات كيري بشأن تحالف إقليمي ضدها، الجزيرة نت، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/Va2jLR

[٢٤] من هم قادة حماس المُدرجون على "قائمة الإرهاب"؟، عرب ٤٨، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/h2s7CX

[٢٥] الخارجية الأمريكية تدرج القيادي فتحي حماد على قائمة "الارهاب الأجنبي"، وكالة شهاب للأنباء، ١٦ سبتمبر ٢٠١٦م، انظر الرابط التالي: http://shehabps/post/1435

[٢٦] عدنان أبو عامر، واشنطن وحماس... نحو مزيد من التوتّر والتصعيد، المونيتور، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/rgAc7W

الملاحق

أولاً: خريطة فلسطين

ثانياً: خريطة قطاع غزة